

Distr.
GENERALA/42/459
10 August 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والأربعون
البند ٧٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في
الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق
الانسان لسكان الاراضي المحتلة

تقرير الامين العام

(عملا بقرار الجمعية العامة (٦٣/٤١) ألف)

١- يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة (٦٣/٤١) ألف ، المؤرخ في ٢ كانون
الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وفيما يلي نص منطوقه :

"إن الجمعية العامة ،

... "

١- " تطلب الى اسرائيل الافراج عن جميع العرب المحتجزين أو
المسجونين بشكل تعسفي نتيجة لكفاحهم من أجل تقرير المصير ومن أجل تحرير
أراضيهم ؛

٢- " تحيط علما بأنه تم الافراج مبدئيا عن بعض السجناء
الفلسطينيين من السجن في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ ؛

٣- " تعرب عن استيائها لقيام اسرائيل بعد ذلك باحتجاز مئات
الفلسطينيين وسجنهم بشكل تعسفي ؛

A/42/150

*

"٤- تطالب بأن تلغي حكومة اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، الاجراء الذي اتخذته ضد المحتجزين والمسجونين الفلسطينيين وأن تفرج عنهم فوراً ؛

"٥- ترجو من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن ، وفي موعد لا يتجاوز بداية دورتها الثانية والاربعين ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار" .

٢- وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، وجه الامين العام الى ممثل اسرائيل الدائم لدى الامم المتحدة مذكرة شفوية طلب فيها ، نظراً لمسؤوليته عن تقديم تقرير بموجب القرار ، أن يبلغه الممثل الدائم عن أية خطوات اتخذتها حكومة اسرائيل أو تزمع اتخاذها لتنفيذ الاحكام ذات الصلة من القرار .

٣- وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، قدم ممثل اسرائيل الدائم الرد التالي :

"إن موقف حكومة اسرائيل فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٦٣/٤١ ألف وارد في البيان الذي أدلى به ممثل اسرائيل في اللجنة السياسية الخاصة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ (A/SPC/40/PV.27) وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ (A/SPC/41/SR.27) .

"الفقرة ١ من منطوق القرار ٦٣/٤١ ألف 'تطلب الى اسرائيل الافراج عن جميع العرب المحتجزين أو المسجونين بشكل تعسفي نتيجة لكفاحهم من أجل تقرير المصير ومن أجل تحرير أراضيهم' .

"وحكومة اسرائيل ترفض هذه الفقرة رفضاً صريحاً . فجميع من تسجنهم اسرائيل يحاكمون محاكمة عادلة ، وشبث انهم مجرمون على يد محكمة قانونية . وتسوية هؤلاء بمن يسعون الى الانصاف السياسي لا تؤكد فقط مدى وقوع الجمعية العامة ضحية لاسلوب المتطرفين المحرف ، بل تقوض أيضاً حكم القانون والعدالة .

" وفي ضوء هذه الوقائع ، مازالت حكومة اسرائيل تعتبر القرار ٦٣/٤١
الفا لا مبرر له وخاليا تماما من أي مضمون ، وبالتالي ينبغي اسقاطه من جدول
أعمال الجمعية العامة" .
